نضال الشعب

الاثنين 2026/4/20 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (184)

هدنة فوق رماد المنطقة

افتتاحية العدد

دخل اتفاق وقف إطلاق النار في لبنان حيّز التنفيذ، وسط أجواء يلفّها الحذر والشك، وفي ظل تبادل الاتهامات بشأن الخروق الميدانية والانتهاكات المتواصلة، فمنذ اللحظات الأولى، بدا واضحاً أن هذا الاتفاق لا يستند إلى تسوية سياسية راسخة، بقدر ما يقوم على هدنة مؤقتة فرضتها ضرورات اللحظة الإقليمية والدولية، أكثر مما فرضتها إرادة حقيقية لمعالجة جذور الصراع وأسبابه العميقة.

ومن أبرز الدلالات السياسية لهذا التطور أن مرجعية التفاوض في الحالة اللبنانية بقيت الدولة اللبنانية ومؤسساتها الشرعية، بوصفها الجهة الوطنية المخوّلة إدارة الشأن السيادي والتفاوض باسم البلاد، وهو ما يعكس أهمية الحفاظ على دور الدولة باعتبارها الإطار الجامع والمرجعية القانونية والسياسية العليا، فحين تكون الدولة حاضرة، يكون الموقف الوطني أكثر تماسكاً، وتكون القدرة على حماية المصالح الوطنية أكثر رسوخاً. وفي المقابل، فإن التجارب التي تتجاوز المرجعيات الوطنية الجامعة، أو تحاول احتكار القرار السياسي والتفاوضي خارج الأطر الشرعية، لا تفضي إلا إلى مزيد من الانقسام والإرباك وإضعاف الموقف الوطني، وقد عانت الساحة الفلسطينية من هذا الخلل حين جرى التعامل مع ملفات مصيرية بمنطق الفصيل لا بمنطق الكل الوطني، كما فعلت حركة حماس عندما فاوضت لنفسها وبنفسها، متجاوزة المرجعية الوطنية الجامعة، وبعيداً عن منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والمرجعية السياسية لنضاله الوطني، وإن تغييب المؤسسة الوطنية الجامعة عن قضايا الحرب والتهدئة والتفاوض ألحق ضرراً بالغاً بالمصلحة الفلسطينية، وفتح الباب أمام تكريس الانقسام وتشتيت القرار الوطني المستقل.

إن أي قراءة متأنية لهذا الاتفاق تكشف أنه أقرب إلى وقف هشّ لإطلاق النار منه إلى مسار استقرار دائم، فالنصوص الفضفاضة، والعبارات الملتبسة، وترك القضايا الجوهرية من دون حسم، وفي مقدمتها الانسحاب الإسرائيلي الكامل ووقف الاعتداءات والانتهاكات، تجعل الاتفاق قائمًا على توازن قلق يمكن أن ينهار عند أول اختبار جدي، وما يزيد المشهد تعقيداً هو الإصرار الإسرائيلي الدائم على استخدام ذريعة «الدفاع عن النفس»، وهي العبارة التي تحوّلت خلال السنوات الأخيرة إلى غطاء سياسي وعسكري لجرائم الاحتلال وعدوانه المستمر في فلسطين ولبنان وسائر المنطقة.

لقد أثبتت التجربة أن «إسرائيل» لا تنظر إلى أي اتفاق إلا بوصفه أداة تكتيكية لإعادة ترتيب أولوياتها، أو فرصة لالتقاط الأنفاس، أو وسيلة لتحسين شروطها السياسية والعسكرية، ولذلك، فإن التعامل مع هذا الاتفاق يجب أن يكون بوعي كامل لطبيعة المشروع الإسرائيلي القائم على العدوان والتوسع وإنكار الحقوق الوطنية للشعوب العربية، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني.

وفي السياق الأوسع، لا يمكن فصل وقف إطلاق النار في لبنان عن حركة التفاوض الأمريكية الإيرانية الجارية في خلفيات المشهد الإقليمي، فالمنطقة تشهد إعادة تموضع سياسياً متسارعاً، تسعى فيه واشنطن إلى تخفيف بؤر التوتر، وضبط إيقاع الصراعات، وتهيئة المناخ لترتيبات جديدة تخدم مصالحها الاستراتيجية، كما تسعى الإدارة الأمريكية إلى توظيف هذه التهدئة الجزئية في ملفات متعددة، من بينها الملف النووي الإيراني، وأمن الطاقة، وإعادة تشكيل التحالفات الإقليمية.

أما إيران، فهي تدير بدورها تفاوضاً مركباً يوازن بين مصالحها الوطنية، وحضورها الإقليمي، وضغوط العقوبات، والتحديات الاقتصادية الداخلية، ومن هنا، يصبح لبنان إحدى ساحات التأثير المتبادل بين واشنطن وطهران، حيث تتقاطع الرسائل السياسية مع الحسابات الأمنية، ويستخدم الاستقرار المؤقت أحياناً كورقة تفاوض أكثر منه هدفاً قائماً بذاته.

لكن السؤال الأهم، في خضم هذه التحولات، يبقى: أين تقف القضية الفلسطينية؟

للأسف، تحاول قوى دولية وإقليمية عديدة دفع القضية الفلسطينية إلى الهامش، أو التعامل معها كملف إنساني قابل للإدارة، لا كقضية تحرر وطني لشعب يرزح تحت الاحتلال، وتطرح مشاريع التسوية المتجزأة، وتعاد إنتاج أوهام «السلام الاقتصادي»، فيما تتواصل حرب الإبادة والاستيطان والتهجير والحصار، وترتكب أبشع الجرائم بحق شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية وفي القلب منها العاصمة المحتلة القدس. إن ما يجري في لبنان، وما يجري في المفاوضات الأمريكية الإيرانية، وما يجري في الإقليم عموماً، يؤكد حقيقة واحدة، أن لا استقرار حقيقياً في المنطقة من دون حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، قائم على إنهاء الاحتلال وتجسيد حقوق شعبنا الوطنية غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حق العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

ومن هنا، فإن مسؤوليتنا الوطنية اليوم تفرض علينا، أكثر من أي وقت مضى، إعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، وإنهاء الانقسام، واستعادة الوحدة الوطنية على أساس برنامج كفاحي جامع، تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والمرجعية السياسية الجامعة لنضاله الوطني، بما يضمن تعزيز دورها، وتفعيل مؤسساتها، وصون مكانتها التمثيلية على المستويات كافة، فالعالم يعيد رسم خرائط المصالح، ومن لا يملك وحدته وإرادته ومشروعه الوطني المستقل سيترك خارج المعادلة، ومنظمة التحرير الفلسطينية، بما تمثله من شرعية تاريخية ووطنية، تبقى الإطار القادر على توحيد الطاقات الفلسطينية وصون القرار الوطني المستقل في مواجهة مشاريع التصفية والإلحاق.

إن وقف إطلاق النار في لبنان قد يخفف، مؤقتاً، منسوب النار، لكنه لا يطفئ أسبابها، وما دام الاحتلال قائماً، وما دامت «إسرائيل» فوق القانون الدولي، وما دامت الحقوق الفلسطينية مؤجلة أو مستهدفة، فإن المنطقة ستبقى رهينة الانفجار المتكرر.

القضية الفلسطينية ليست تفصيلاً في مشهد إقليمي متغير، بل هي جوهر الصراع ومفتاح السلام، وكل محاولات تجاوزها أو الالتفاف عليها لن تنتج إلا مزيداً من الأزمات وانعدام الاستقرار، ومن هنا، سيبقى نضال شعبنا، بقيادة ممثله الشرعي والوحيد، منظمة التحرير الفلسطينية، ومعه أحرار الأمة والعالم، هو البوصلة التي تهدي إلى المستقبل العادل الممكن.

لبنان خلط للأوراق وتفاوض تحت النار

بقلم: د. فريد اسماعيل

منذ إعلان الولايات المتحدة الأمريكية وإيران موافقتهما على وقف اطلاق النار وتعليق الأعمال العسكرية لفترة أسبوعين، اختلطت الأوراق في لبنان وازدادت تعقيدا. كل طرف قدم سرديته المتناقضة مع الأخرى. فبينما أعلنت الإدارة الأمريكية ان لبنان خارج نطاق الاتفاق، أكدت طهران أنه جزء من التوافق وفي صلبه. هذه الاعلانات المتضاربة والحديث عن بنود متباينة في المسودات المسربة حول الاتفاق الامريكي الايراني مثلت مؤشرا على ضبابية وهشاشة هذا الاتفاق، واعطت هامشا لكلا الطرفين للتلاعب بمضمونه عند أي محطة مناسبة، كما منح الفرصة لشراء الوقت من خلال اختلاف فهم كل طرف لمندرجات التوافق قبل الدخول في البنود التفصيلية وآلية تنفيذها. وقد ظهر هذا الوضع جليا بعد ساعات قليلة من الاتفاق المبدئي، حيث أعلنت الولايات المتحدة أن ما تقوله إيران لهم يختلف عما تعلنه، في الوقت الذي تتهم فيه إيران الطرف الآخر بخرق بعض بنود الاتفاق وبالتحديد فيما يتعلق بالوضع في لبنان. ولذلك لم يكن من المتوقع ان تنتج جولة المفاوضات التي جرت في باكستان بين الجانبين الامريكي والايراني مخرجات حقيقية. فاتفاق تعليق الأعمال العسكرية لفترة أسبوعين بين الطرفين يمثل خطوة أولية ومحدودة، يتضمن مبادىء عامة ولا يمثل اتفاقا شاملا مكتمل العناصر والأركان، فالشيطان يكمن في التفاصيل وهذا ما ظهر في اسلام اباد، إلا ان تداعياته على الساحة اللبنانية كانت كارثية. فبينما كان الايرانيون يحتفلون بوقف إطلاق النار، ارتكبت إسرائيل خلال دقائق معدودات، عشرات المجازر على امتداد لبنان حصدت أرواح مئات المدنيين الأبرياء في بيروت ومختلف القرى والبلدات اللبنانية، كانت من ضمن أهدافها توجيه رسالة لاطراف عدة وعلى وجه الخصوص لإيران، بأن حربها مع الحزب منفصلة عن الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية، والتأكيد بالنار، بأن لبنان خارج نطاق الهدنة مع إيران، وذلك أيضا لقطع الطريق أمام طهران للامساك بالورقة اللبنانية كأداة ضغط في مسار التفاوض الامريكي الايراني الذي يحاول نتنياهو عرقلته من خلال التصعيد في لبنان.

ولذلك فإن إعلان نتنياهو الموافقة على الدخول في مفاوضات مع لبنان مع مواصلة القتال وإن بوتيرة منخفضة، يكون قد سحب الملف اللبناني من يد المفاوض الإيراني، مع سعيه لخلق مشكلة داخلية بين الدولة اللبنانية وحزب الله تبدأ في مسار التفاوض ولا تنتهي بنتائج المفاوضات، ويعمل الإسرائيلي على تفاقمها الى حد صراع داخلي جاذب لكل أدوات التسعير الطائفي والعقائدي والمذهبي في ظل تصاعد فلسفات التخوين واستسهال إطلاق الاتهامات والفرز العشوائي بين الوطني والعميل لمجرد الخلاف في الرأي، وهو ما وجد له انعكاسا في تجمعات نظمها أنصار حزب الله في ١٤-٤-٢٠٢٦ أمام القصر الحكومي وبعض أحياء العاصمة بيروت.

لبنان العالق بين إيران التي تحاول ترميم محورها في المنطقة من خلال امساكها بورقة حزب الله ومحاولتها الإمساك من خلال ذلك بالورقة اللبنانية، عملا بمقولة «وحدة المسار والمصير» التي كانت من ابتداع النظام السوري السابق، وبين إسرائيل المستمرة في تنفيذ مشروعها التوسعي ومناطقها العازلة في قطاع غزة والجنوب السوري ولبنان، يحاول ورغم ندرة الأدوات، لملمة أوراقه المبعثرة بين الغام الضغوط الداخلية والخارجية. فقد نقلت صحيفة الجمهورية من مصدر سياسي بارز تأكيده ان اتصالات موثقة أجريت في أكثر من اتجاه مع أكثر من طرف دولي وعربي، افضت إلى تحقيق مظلة دبلوماسية مساندة لموقف لبنان الرسمي فيما يتعلق بوقف إطلاق النار والتفاوض. وقد أشارت المصادر إلى أن السفير الامريكي في بيروت ميشال عيسى استطاع خلال تواجده في واشنطن أن ينقل الملف اللبناني الى دائرة الإهتمام داخل الإدارة الأمريكية، ونجح باقناع فريق الرئيس الأميركي دونالد ترامب بضرورة إدخال لبنان في الحسابات السياسية والأمنية للمرحلة المقبلة. وقد أتى هذا التحرك استجابة لطلب لبنان الذي دفع باتجاه مسارين: أولا، إطلاق مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، وثانيا، العمل على وقف لاطلاق النار. وفي هذا السياق، استضافت واشنطن اجتماعا تمهيديا يوم الثلاثاء ١٤-٤-٢٠٢٦ على مستوى السفراء في مكتب وزير الخارجية ماركو روبيو، في خطوة تمهيدية لمسار مفاوضات مباشرة بين الطرفين اللبناني والإسرائيلي . كما كشفت صحيفة وول ستريت جورنال عن مسؤول إسرائيلي بأن حدة الهجمات على لبنان ستخف وتيرتها استجابة لطلب الرئيس الأميركي ترامب، في مؤشرات إلى تفاعل تل ابيب مع الضغوط الأمريكية، وهو ما أكدته لاحقا القناة ١٣ الإسرائيلية، ما دفع إسرائيل إلى وقف هجماتها على بيروت والضاحية منذ ذلك الحين ، مع استمرارها في الجنوب ومناطق أخرى.

في الواقع، فإن الولوج في هذا المسار يفتح نافذة دبلوماسية قد تقلص احتمال التصعيد العسكري وترسم خطوات لخفض التوتر، لكنه لا يضمن حلا سريعا للاشكالات العالقة والعميقة بين الجانبين اللبناني والإسرائيلي أو حتى في الداخل اللبناني الغارق في الرؤى المتناقضة حول سلاح حزب الله ودوره. لذلك لا زال من المبكر حتى الآن قراءة ما يمكن أن تتمخض عن هذا المسار من مخرجات تتأرجح بين النجاح الجزئي المحدود، والتعثر، وبين استخدامها تكتيكيا من خلال تفاهمات سطحية تنتج تهدئة مؤقتة، لكنه لن يكون قادرا على إنتاج اتفاق سلام شامل بين إسرائيل ولبنان ما لم تحل أولا قضايا أساسية على الصعيد المحلي والعربي والاقليمي، أساسها توافق داخلي لبناني يتطلب خطوات سياسية وأمنية وضمانات اقليمية ودولية متزامنة مع حل القضية الفلسطينية في إطار عربي اقليمي أوسع ومسار دولي فعال. فالسلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يكون شاملا أو دائما من دون حل عادل للقضية الفلسطينية، إذ أنها ورغم كل المتغيرات التي تعصف بالعالم وبالمنطقة ، تبقى هي جوهر الصراع ومفتاح الاستقرار الاقليمي، واي اتفاقات جزئية أو ثنائية تبقى هشة وقابلة للانهيار ما لم تتم معالجة القضية المركزية التي تغطي المساحة الأوسع في الوعي الجمعي العربي ، إذ أن فلسطين وقضيتها تبقى مصدر الشرعية لأي اتفاق، واي محاولات لتجاوزها أو تأجيلها قد تنتج تهدئة مؤقتة، لكنها ستظل مهددة بالانهيار عند أول أزمة جديدة. فأصل الحكاية فلسطين، ومفتاح الحل فلسطين.

توقفت المعركة فهل انتهت الحرب؟ ولصالح مَن انحسار النفوذ الأمريكي؟!

بقلم: خليل حمد

لا شك أن أي اختبار حقيقي للأسلحة يتم في ميدان المعركة، ذلك أن تجريب السلاح ودراسة نتائجه لا تكون لناحية فعاليته العسكرية التدميرية فقط، بل أيضاً تأثيره على العدو وقدرته على تحقيق خسائر غير مباشرة. بهذا المعنى فإن الولايات المتحدة الأمريكية أو «إسرائيل» لم تكونا بحاجة إلى شن حرب على إيران إلا لاختبار تأثير هذه الحرب بمفهومها العام على قدرة طهران على الصمود. بالمقابل اختبرت إيران ما كانت تريده من خلال هذه المعركة.

ومما لا شك فيه أنه في اللحظة التي توقفت عندها الحرب، ولو بشكل مؤقت، لم تعد القوى التي دخلت المعركة بنفس أحجامها التي كانت عليها سابقاً. تموضع كل فريق في مكان جديد فرضته معادلات القوة والتأثير. هذا التوزيع الجديد للقوة يشكل جزءاً من تغيير أوسع على نطاق العالم وليس المنطقة فحسب، ولهذا فإن التسليم به سيكون أمراً صعباً ومعقداً، خصوصاً بالنسبة للقوى التي خسرت نفوذاً أو تراجعاً في القدرة، أو لم تطابق حسابات حقلها على حسابات بيدرها. أحد أدلة رفض التعاطي مع مواقع القوى الجديدة هو وصول المفاوضات في باكستان بين الأمريكي والإيراني إلى طريق مسدود. كل طرف يرفع سقوفه، مستفيداً من الوقت المستقطع قبل أن تستقر القوى في مواضعها الجديدة وتصبح أمراً واقعاً، سواء تقدمت تلك القوى في المكانة أم تراجعت.

عدم التسليم بالنتائج الجديدة يقتضي في أحد احتمالاته أن تتجدد المواجهة في وقتٍ ما، وبشكلٍ ما، وعليه فإن المعركة التي بدأتها الولايات المتحدة و«إسرائيل» على إيران لمَّا تنتهِ بعد، وتوقفها المؤقت لا يعني بشكل من الأشكال أن هذه الجولة ستغلق أبوابها على النتائج الحالية.

مضيق هرمز لا يزال نقطة إشكالية، ودليلاً على الجهة التي تقلص نفوذها في المنطقة وخسرت اختباراتها. فالمضيق الذي كان مفتوحاً للجميع قبل الحرب أصبح فتحه مشروطاً بالنسبة لإيران ومرتبطاً برسوم تريد طهران فرضها على السفن المارّة.

في المقابل، ترى واشنطن وتل أبيب أن هناك فرصة لفصل إيران عن محيطها الإقليمي، بعد أن تزعزعت ولو قليلاً العلاقات مع دول الجوار بفعل القصف الإيراني للقواعد والمنشآت الأمريكية في دول الخليج العربي. نقطة التباين المتعلقة بوقف الحرب الإسرائيلية على لبنان تدلل بوضوح على أن واشنطن تريد فصل الملفَّين، وكأن الولايات المتحدة و«إسرائيل» بدأتا الحربَ منفصلتين، وليس كتحالف أو سيد وأداة بمعنى أدق. تعتبر تل أبيب نفسها خارج تفاصيل شروط المفاوضات فيما يتعلق بالعدوان على لبنان، وهي بهذا إما تُحرج إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أو تنفِّذ الأجندة المتفق عليها سابقاً.

إحراج إدارة ترامب احتمال وارد، خصوصاً في ظل الضعف غير المبرر الذي يبديه ساكن البيت الأبيض تجاه رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، والذي تجسد في أوضح صوره من خلال بدء الحرب على إيران دون أي مصلحة أمريكية مباشرة وفقاً للرأي العام الأمريكي الداخلي، والعالمي أيضاً. وهذا الإحراج قد يقود إلى إرباك ملف المفاوضات برمته في ظل إصرار طهران على أن تشمل الشروط المسبقة للمفاوضات موضوع وقف العدوان على دول المنطقة جميعها، أي لبنان.

الاحتمال الآخر هو أن نتنياهو ينفذ أجندة واضحة متفق عليها مسبقاً، كحيلة للخروج من الحرب العبثية بخسائر أقل بالنسبة لواشنطن وتل أبيب. إخراج إيران من سياقها الإقليمي وارتباطاتها في المنطقة عن طريق تحقيق أعلى مستوى للضغط على النظام والشعب في إيران، ومن ثم التلويح بتحقيق شروط مهمة لصالح فك ارتباطات إيران الإقليمية، وبالتالي «تقليم أظافر» إيران وتقليص نفوذها تدريجياً. ربما لا يخفى هذا الأمر على طهران، لكن المعرفة بالحقائق لا تعني بالضرورة القدرة على التغلب عليها، فخيارات اللحظة تختلف كثيراً عن القدرة على الحفاظ على الاستراتيجية الكبرى. ولنا في اللحظة التي أوصلت واشنطن للتفاوض مع الإيرانيين بعد الحديث عن «إسقاط النظام» أو «محو حضارة بأكملها»، خير وأقرب مثال.

وسواء استُؤنفت المعركة عاجلاً أم آجلاً، فإن النفوذ الأمريكي في المنطقة برمتها أصبح في عين العاصفة، فأيام الحرب الأربعون رسخت حقائق كثيرة أبرزها أن تحقيق نصر عسكري ساحق وسريع بالمعنى الذي أرادته واشنطن وتل أبيب ليس ممكناً، وأن الانتصار الناجز في معارك من هذا النوع غير ممكن وغير منطقي، وهذا الأمر لا يعيب إيران التي كان مطلوباً منها أن تصمد وترد، وهذا ما فعلته، بل يعني الطرفَين الآخرَين أكثر، وللمفاجأة بانعكاسات متباينة!

تقلص النفوذ الأمريكي في المنطقة يعني أن هناك من سيحاول مدَّ نفوذه فيها لتغطية فراغ القوة الحاصل، وقد لا تكون إيران هي المستفيد كما يأمل البعض أو يتوقعون، وربما لا تكون البدائل قوى عظمى كالصين أو روسيا ، أو تركيا التي كان كثيرون يتوقعون أن تبادر هي لتقريب وجهات النظر على أقل تقدير، أو أن تلعب دوراً أوسع في خفض التصعيد. انحسار النفوذ الأمريكي في المنطقة قد يكون لصالح القوة التي لا تزال تعتدي في ظل «التهدئة» المفترضة، أو التي لا تزال تلوح صراحة بأن أهدافها في إيران لم تتحقق بعد، وأعني «إسرائيل».

ربما تدرك تل أبيب أن واشنطن في ورطة حقيقية، ليس لأن نتنياهو وجماعته استطاعوا تحقيق أهدافهم المعلنة من العدوان، بل لأن الولايات المتحدة هي القوة العظمى التي كان يُفترض بها أن تضرب وتحسم، وربما كان نتنياهو شخصياً هو مَن أراد أن يورِّط ترامب في هذه الحرب بحيث يستفيد في كل الحالات: هزيمة إيران وانهيارها يعني إزاحة قوة كانت تشكل منغصاً لتوسيع «إسرائيل» نفوذها الإقليمي، وانحسار النفوذ الأمريكي يعني فرصة سانحة لتوسيع تل أبيب نفوذها في دول المنطقة التي عانت نتائج الحرب دون أن يكون لها يد فيها، وعلى رأسها دول الخليج العربي.

هذه القراءة لا تعني بأي شكل من الأشكال أن الخطة الإسرائيلية، إذا كانت حقيقة، ستنجح في تحقيق أهدافها، لكنها تعني بكل تأكيد أن معركة الوعي للمصالح والبحث عن الخيارات الذاتية بالنسبة لدول الإقليم، العربية منها تحديداً، أصبحت ملحة أكثر من أي وقت مضى، وإدراك أن الخطر الحقيقي المباشر هو الطموحات الإسرائيلية التوسعية، إضافة إلى غياب المشروع العربي المشترك لمواجهة تغيرات القوة في المنطقة والعالم.

في الخلاصة، ومهما تكن مآلات ونتائج المعركة الحالية، فإن الحرب لا تزال مستمرة طالما فلسطين محتلة. والوقت لا يرحم المنتظرين في منطقة تجتاحها العواصف من كل حدب وصوب.

بين خطاب ترامب وتظاهرات أمريكا

بقلم: عائدة عم علي

في مشهدٍ سياسي هزيل ومنفصل عن الواقع، وقف الرامبو الأمريكي دونالد ترامب يخاطب الأميركيين فيما سُمّي «خطاب الأمة»، لكنه بدا أقرب إلى حوارٍ مع الذات، حيث تتضخّم الصورة الشخصية حتى تتحوّل إلى مركز الخطاب ومرجعيته الوحيدة، فيما الحقيقة هي الغائب في الخطاب، فالرئيس الأمريكي الذي يُقدّم نفسه «ملكاً» أو «مخلّصاً»، يواجه اليوم بشعارٍ بسيط وعميق في آن: «لا ملوك». لم يعد هذا الشعار مجرد هتافٍ في الشوارع، بل تحوّل إلى عنوان عريض لموقفٍ جماعي أميركي عالمي، يرفض التسلط والهيمنة، ويدعو إلى إعادة التوازن والاحتكام الى القانون الدولي، بما يضمن عالماً أكثر عدالة.

ما جاء في ذلك الخطاب لم يقدّم بوصفه رؤية سياسية، بل ادّعاءات متراكمة: انتصارات مُعلنة، هيمنة مُفترضة، وقوة لا تحتاج إلى برهان سوى تكرارها. «نحن الأقوى، نحن الأغنى، دمّرنا وسحقنا...» عبارات تتتابع لفرض اوهامه كحقيقة بالقوة اللفظية، لا بالحجة أو المعطى. وفي المحصلة، بدا المشهد أقرب إلى عرضٍ لغويّ مُفرغ من مضمونه، حيث تتراجع السياسة لصالح خطاب دعائي متضخم لا يعرف حدّاً بين الإقناع والتضليل.

ما شهدته الولايات المتحدة الأميركية من الاحتجاجات الملايين عبر آلاف المظاهرات التي تندّد بسياسات الرئيس دونالد ترامب، وبحروبه المفتوحة التي تنتهك سيادة الدول، وتستبيح دماء الأبرياء، وتهدّد الأمن والسلم الدوليين لم يكن حدثا عابرا , فهذا المشهد، بكلّ أبعاده، يتجاوز كونه احتجاجاً داخلياً، ليعكس قلقاً عميقاً من تداعيات هذه السياسات على استقرار الولايات المتحدة نفسها وسلامة شعبها.

ما حدث من احتجاجات هو أقرب إلى صحوة شعبية، لا في أميركا وحدها، بل في الغرب عموماً. صحوة تكشف عن تنامٍ متسارع لصوتٍ رافض لسياسات الغطرسة، وساعٍ إلى القطع معها، والانحياز بدلاً من ذلك إلى الشعوب التي تعاني الاحتلال والعدوان.

آلاف المظاهرات التي شهدتها ولايات أميركية عدة، وامتدت إلى دول أوروبية مثل فرنسا وإيطاليا وهولندا وبريطانيا والسويد وألمانيا، تلتقي جميعها عند هدف واحد: رفض الانسياق وراء مغامرات عسكرية لا تخدم المصالح الحقيقية للشعوب، بل تغذّي صراعات تزيد من معاناة المدنيين، وتعمّق الأزمات الإنسانية، خصوصاً في ظلّ استمرار الانتهاكات الجسيمة التي تطال الأبرياء، وفي مقدمتهم الأطفال والصحافيون والمسعفون.

ولعلّ أبرز ما يكشفه هذا المشهد، أنه لم يعد مجرد موجة تضامن عابرة، بل تعبير واضح عن تحوّل في وعي الرأي العام العالمي. وعيٌ بات أكثر حساسية تجاه القضايا الإنسانية، وأكثر استعداداً للخروج إلى الفضاء العام والتعبير عن موقفه بجرأة.

هذا التحوّل لم يأتِ من فراغ، فهو نتاج تراكم تجارب وأزمات شهدتها مناطق عديدة من العالم، لا سيما في العالم العربي، حيث تداخلت الصراعات السياسية والاجتماعية، وبلغت ذروتها في مشاهد حرب يندى لها جبين الإنسانية.

خطاب ترامب لم يكن صعباً ملاحظة أنه لا يفتح باباً جديداً، بل يعيد فتح الأرشيف نفسه من الشعارات التي تتردّد في الإعلام ومنصّات التواصل، خصوصاً عبر «تروث سوشيال»، وكأنّ المنبر الرسمي تحوّل إلى مُكبّر صوت لخطاب سابق يُعاد إنتاجه بنبرة أعلى لا أكثر. هذا الشعور لم يكن معزولاً، إذ وصفت محللة سياسية عبر بي بي سي التجربة بأنها استنزفت وقتها دون أن تخرج بفكرة واحدة قابلة للتوقف عندها، معتبرة أنّ ما قُدّم مزيج مرتبك من التناقضات أكثر منه خطاباً سياسياً متماسكاً.

الارتباك لم يتوقف عند حدود التحليل الإعلامي، بل امتدّ إلى داخل المشهد السياسي الأميركي نفسه. السيناتور الديمقراطي كريس فان هولن قرأ الخطاب بوصفه استمراراً لنمط من التضليل السياسي، حيث تُعلن النتائج قبل تحققها، ويُقدَّم «النصر» كحقيقة منفصلة عن الوقائع. وذهب في نقده إلى التشكيك في جدوى السياسات المطروحة أصلاً، محذراً من فجوة تتسع بين خطابٍ يعلن الإنجاز وواقعٍ لا يعكسه.

وفي الاتجاه نفسه، قدّم السيناتور كريس مورفي توصيفاً أكثر حدّة، معتبراً أنّ ما جرى يتجاوز حدود النقد السياسي إلى ما يشبه القلق البنيوي، إذ إنّ رئيساً بهذا القدر من الانفصال عن الواقع، وفق تعبيره، لا يطرح أزمة خطاب فحسب بل أزمة إدراك. وأضاف أنّ ما سُمع لم يكن سوى كلام مضطرب، يفتقر إلى أيّ بنية استراتيجية، ويعكس حالة من التخبّط العميق أكثر مما يعكس سياسة دولة.

وهذا يأتي بالتزامن من زعيم الديمقراطيين في مجلس الشيوخ شاك شومر، فقد صاغ اعتراضه بلغة لا تخلو من السخرية، متسائلاً إنْ كان قد سبق في التاريخ أن قُدّم خطاب «حربي» بهذا القدر من التفكك والاضطراب. وفي خلفية سؤاله كانت إدانة غير مباشرة لانهيار الاتساق في الخطاب السياسي، إذ أشار إلى غياب أيّ تحديد واضح للأهداف، وإلى تجاهلٍ لاحتياجات الداخل الأميركي، ما يجعل الخطاب أقرب إلى رد فعل منه إلى رؤية.

وهكذا، خرج الخطاب من كونه «رسالة إلى الأمة» ليُضاف إلى سجلّ الخطابات التي تُثير الجدل أكثر مما تُنتج معنى، تاركاً السؤال مفتوحاً: هل كان هناك فعلاً خطاب... أم مجرد صدى لصوتٍ يحدّث نفسه؟

لا شك أن نظام القطبية الأحادية الذي يظهر في المؤامرات واستنزاف قدرات الدول الصديقة قد ولّى الى غير رجعة بعد اخفاق الأمريكي من تحقيق السمسرة بأسلوب التهديد والوعيد. فالعقوبات الأمريكية المتجددة لا يمكنها ليّ ذراع إيران بعد أن أظهرت قدرات هائلة في فرض توازن في مواجهة واشنطن عنوانه اجهاض الهيمنة الأمريكية وغطرسة ترامب الجانح الى سياسات الابتزاز وتهديده بالحروب.

إنّ شعوب العالم العربي والمنطقة عليها أن تحول المعاناة إلى فرصة، واستعادة زمام المبادرة، من خلال النزول إلى الشارع وجعله منبراً وصوتاً في مواجهة الظلم والعدوان والاحتلال، والانتصار للقضايا العادلة، وفي مقدمتها فلسطين ولبنان، وكلّ الشعوب التي لا تزال تدفع ثمن العدوان والدمار.

ذكرى ثقيلة

بقلم: محمد علوش

مرّت ذكرى يوم الأسير الفلسطيني هذا العام، كما في كل عام، مثقلة بوجع لا يهدأ، وبسؤال يتجدّد: ماذا نحن فاعلون إزاء قضية تمثّل جوهر الصراع مع الاحتلال، وعنواناً يومياً لانتهاك الكرامة الإنسانية والقانون الدولي؟

ليست قضية الأسرى تفصيلاً في المشهد الوطني، بل هي في صلبه، حيث تختصر حكاية شعب يقاوم، وتكشف في الوقت ذاته عجز المنظومة الدولية عن إنفاذ مبادئها حين يتعلّق الأمر بفلسطين.

الأسرى الفلسطينيون ليسوا أرقاماً في سجلات السجون، ولا حالاتٍ إنسانية معزولة، بل هم أسرى حرية بامتياز؛ مناضلون من أجل حق كفلته الشرائع الدولية، وفي مقدمتها حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعلى هذا الأساس، فإن اعتقالهم، في سياقه العام، يندرج ضمن منظومة قمعٍ استعماري تمارسها سلطة احتلال، في مخالفة صريحة لاتفاقيات جنيف، ولا سيما الاتفاقية الرابعة التي تكفل حماية المدنيين تحت الاحتلال، وتحظر الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية.

إن ما يتعرّض له الأسرى من سياسات ممنهجة من الاعتقال الإداري دون تهمة أو محاكمة، إلى العزل الانفرادي، والإهمال الطبي، والتنكيل اليومي يشكل، وفق القانون الدولي الإنساني، جرائم موصوفة تستوجب المساءلة، ومع ذلك، يبقى السؤال معلّقاً: أين أدوات المحاسبة؟ وأين الإرادة السياسية الدولية التي تضع حدّاً لهذه الانتهاكات؟

في هذا السياق، لا يكفي أن نحيي الذكرى بخطابات تقليدية، أو بيانات موسمية، والمطلوب هو الانتقال من دائرة التعاطف إلى حقل الفعل المنظّم.

أولاً، على المستوى الوطني، ينبغي إعادة الاعتبار لقضية الأسرى بوصفها أولوية مركزية في الاستراتيجية الفلسطينية الشاملة، لا بنداً ثانوياً يخضع لحسابات السياسة اليومية، وهذا يقتضي توحيد الخطاب، وتكامل الأدوار بين المؤسسات الرسمية، والفصائل، ومنظمات المجتمع المدني، في إطار رؤية واضحة تحسن استثمار كل المنابر القانونية والدبلوماسية والإعلامية.

ثانياً، على الصعيد القانوني، يتعيّن تفعيل الآليات الدولية، وعلى رأسها المحكمة الجنائية الدولية، عبر تقديم ملفات موثّقة حول جرائم الاعتقال التعسفي والتعذيب، وصولاً إلى عدم الإفلات من العقاب، كما يجب العمل على تدويل قضية الأسرى بشكل أوسع ، وربطها بحملات حقوق الإنسان العالمية، واستنهاض دور النقابات والاتحادات الدولية، لتشكيل رأي عام ضاغط يحرج الاحتلال وحلفاءه.

ثالثاً، إعلامياً وثقافياً، نحن أمام مسؤولية إعادة تقديم قضية الأسرى بلغة تخاطب العالم، دون أن تفقد جذورها الوطنية، وعلينا أن نروي قصصهم كحكايات مقاومة إنسانية، وأن نحفظ أسماءهم ووجوههم في الذاكرة الجمعية، لا كضحايا، بل كصنّاع معنى وصمود، فالمعركة على الوعي لا تقلّ أهمية عن المعركة على الأرض.

أما على المستوى الشعبي، فإن إسناد الأسرى لا يكون بالشعارات وحدها، بل بتكريس حضورهم في الفضاء العام: في المدارس والجامعات، في النقابات، وفي الفعاليات اليومية، وإن تحويل قضيتهم إلى ثقافة مجتمعية حيّة هو الضمانة الحقيقية لعدم تهميشها أو تراجعها.

إن يوم الأسير الفلسطيني ليس مناسبة للبكاء على الألم، بل محطة لمراجعة الذات الوطنية، واختبار جديّتنا في تحويل الالتزام الأخلاقي إلى سياسات وأفعال، فالأسرى الذين دفعوا حريتهم ثمناً لحرية شعبهم، يستحقون أن نرتقي إلى مستوى تضحياتهم، وأن نجعل من قضيتهم بوصلة لا تحيد.

يبقى السؤال مفتوحاً، لكنه لا يحتمل التأجيل: ماذا نحن فاعلون؟

والإجابة بطبيعة الحال لا تكتب بالحبر، بل بالفعل.

اعلان الجيش الاوغندي استعداده للقتال مع إسرائيل .. المغزى والدافع

بقلم: همام ضحيك

في 26 مارس الماضي، أعلن قائد الجيش الأوغندي، استعداد بلاده للقتال إلى جانب إسرائيل، وذلك في تصريح اعتبر كان نتاج علاقات متجذرة تربط النظامين ودوافع أيديولوجية عميقة، حيث أعتبر الاعلان خلاصة تشابك عميق من التاريخ والدين والسياسة، يتطلب القاء نظرة واقعية للوقوف على أسباب ودوافع التصريح وان كان ذات مغزى أم فقط للاستهلاك الإعلامي.

شهدت العلاقات بين أوغندا وإسرائيل تقارب كبير إبان حرب جنوب السودان الطويلة مع الشمال، حيث ساعدت أوغندا إسرائيل في دعم المتمردين الجنوبيين، ثم أخذت بالتقارب أكثر عندما زار أمين الرئيس الأوغندي تل ابيب عام 1971، وما اعقبها من تزويد وتدريب جزء كبير من الجيش الأوغندي وتنفيذ عددا من المشاريع في البلاد.

حتى عام 1972 بدأ فتور في العلاقات ظهر جلياً بعد زيارة أمين إلى ليبيا، وهنا أجزم أن العقيد معمر القذافي الذي كان يعتبر نفسه ملك ملوك افريقيا أقنع ضيفه بقطع جميع العلاقات مع إسرائيل مقابل دعم لامحدود لأوغندا، على عكس ما يعتقد البعض أن سبب قطع العلاقات يعود إلى رفض إسرائيل تزويد أوغندا طائرات حربية لخوض الحرب مع تنزانيا، بالتأكيد أن هذا الأمر أدى إلى خلافات حادة بين الجانبين لكن دعم القذافي وإقناعه لأمين هي الشعرة التي قسمت ظهر البعير.

كما أن عام 1972 شهد نقطة صدام شهيرة عندما نفذت قوات كوماندوز اسرائيلية عملية عسكرية في مطار عنتيبي بأوغندا لتحرير طائرة سيطر عليها فدائيون فلسطينيون مما أدى لمقتل جنود أوغنديين وتوتر في العلاقات.

لكن العلاقات عادت مع تسلم موسيفيني السلطة في البلاد عام 86 ، تمثلت بالجوانب الأمنية و الزراعة و الهجرة ، فعلى الصعيد الأمني تعد أوغندا من أهم الحلفاء في شرق افريقيا ، كما تعتبر الوجهة السرية لاستقبال الأفارقة الذين تقوم إسرائيل بترحيلهم ، تعتمد أوغندا على إسرائيل في مسألة الأمن الغذائي حيث ينشط الخبراء الإسرائيليين في الري و التنقيط و إدارة الموارد المائية و تطوير المحاصيل.

كما ان دوافع أيديولوجية تغذى هذه العلاقات التي تقف وراء تصريحات الجنرال الذي وعدد كبير من الشعب الأوغندي على رأسهم الرئيس الحالي ينحدر من خلفية انجيلية تتعاطف مع إسرائيل و ترى في دعمها واجب ديني بالإضافة إلى تأسيس مكتب « المسيحيين من أجل إسرائيل» الذي يشارك فيه أعضاء من البرلمان الأوغندي، ويشرف المكتب بانتظام على اقامة فعاليات مختلفة بين الكنائس الأوغندية و المسؤولين الحكوميين و النخب السياسية لدعم إسرائيل. كما أن عام 2016 تنظيم مؤتمر كبير بالتعاون من ضباط كبار في الجيش الأوغندي وقاموا بأداء صلوات وصيام للتوبة عن إساءة أوغندا لإسرائيل خلال حكم عيدي أمين. نستنتج مما سبق عمق و قوة العلاقة التاريخية و السياسية و الاقتصادية بين أوغندا و إسرائيل بل وجود الدوافع الأيديولوجية التي تغذي هذه العلاقة و توضح أن تصريحات قائد الجيش الأوغندي نابعة من توجه كبير لدى معظم الأوغنديين على الرغم من وجود أقلية مسلمة في البلاد إلا أن ذلك لم يمنع هذه التصريحات بل أكدها و أيدها معظم النخب السياسية و رجال الدين في البلاد.

النضال الشعبي تطالب بتدويل الملف وحزب الشعب يطلق حملة دولية ضد قانون إعدام الأسرى

فلسطين تنتفض بيوم اسيرها الوطني لتخليص مناضلي الحرية من باستيلات وبراثن الاحتلال

تقرير - نائل موسى

احيا الفلسطينيون، جماهير وقوى ومؤسسات على مدى الأيام الثلاثة الماضية، يوم الأسير الفلسطيني، بفعاليات مركزية ومحلية، نظمت في محافظات الوطن وساحات الغربة والشتات اسنادا لمناضلي الحرية في سجون الاحتلال الإسرائيلي ونصرة لمطالب وحقوق الحركة الاسيرة.

و17 نيسان/أبريل، يوم وطني يُحييه الفلسطينيون في كل عام، منذ أقرّه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العادية عام 1974، في ذكرى تحرير محمود بكر حجازي أول أسير فلسطيني في عملية تبادل فرضتها منظمة التحرير.

ويُخصص هذا اليوم لنصرة واسناد الاسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، وتسليط الضوء على معاناتهم، ودعم حقهم في الحرية، وتذكير العالم بانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرضون لها، والوقوف مع عائلاتهم، غير ان اسقاط قانون اعدام الاسرى كان العنوان المركزي للفعاليات.

ويعد تطبيق عقوبة اعدام الاسرى أحد أبرز المطالب السياسية التي طرحها إيتمار بن غفير، زعيم حزب «قوة يهودية» ووزير الأمن الداخلي، الذي صرّح في مناسبات عديدة بأن إقراره كان شرطاً أساسياً لاتفاق الائتلاف مع حزب «الليكود» بزعامة بنيامين نتنياهو حيث دعا صراحةً إلى إعدام الأسرى الفلسطينيين «المُدانين».

وتحل الذكرى هذا العام في ظل انتهاكات وتنكيل شديدين أودت بحياة نحو 90 اسيرا ومعتقلا في سجون الاحتلال خلال العامين الأخيرين، وعلى وقع قانون إعدام الأسرى الذي اقره مؤخرا الكنيست في جديدة على طريق نزع إنسانية الفلسطينيين وتجريم نضالهم الوطني المشروع من اجل التحرر والاستقلال.

كما تأتي المناسبة في ظل تصاعد وتيرة الاعتقالات غير المبررة التي يشنها جيش الاحتلال الإسرائيلي دون تهم غالبا، كعقاب ومحاولة لكسر الإرادة الفلسطينية، بوتيرة رفعت عدد الاسرى والمعتقلين في سجون ومعتقلات الاحتلال الى نحو 10 الاف حتى بداية الشهر الجاري بحسب احصائيات المؤسسات المعنية بحقوق الانسان والدفاع عن الاسرى.

ويعزى هذا الارتفاع المقدر بـ 83% خلال عامين الى تفاقم عمليات الاعتقال حيث وثقت مؤسسات الاسرى منذ اكتوبر 2023، اعتقال 23 ألف مواطن في الضفة والقدس، بينهم 800 امرأة و1700 طفل، يحتجز منهم الآن أكثر من 9600 اسير، بينهم 350 طفلا و84 امرأة، إلى جانب 3500 مقتل إداري، في رقم غير مسبوق في تاريخ الحركة الأسيرة، إضافة إلى اعتقال 1200 اسير من غزة تحت بند «مقاتل غير شرعي».

ومنذ اقراره، درج الفلسطينيون على احياء اليوم بفعاليات تؤكد نصرة واسناد الاسرى في سجون الاحتلال، وتسلط الضوء على معاناتهم، ودعم حقهم في الحرية، والوقوف الى جانب عائلاتهم، وتذكير العالم بانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرضون لها، وبمدى العذاب الذي يعانونه جراء سياسية ممنهجة تنتهك مبادئ القانون الإنساني الدولي وقواعده، و»اتفاقية جنيف الرابعة».

ويتزامن يوم الأسير أيضا مع ذكرى اغتيال امير الشهداء خليل الوزير أبو جهاد، الرجل الثاني في حركة فتح في حينه، وذكرى اختطاف القائد مروان البرغوثي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ما يمنح المناسبة التي تحظى بإجماع وطني زخما إضافيا.

وتحظى قضية الاسرى بإجماع وطني وتشكل واحدة من أبرز القضايا الإنسانية والقانونية والسياسية التي تدمي خاصرة الشعب الفلسطيني في نضاله الوطني من اجل الحرية والاستقلال، خاصة ان الاعتقال اغلب البيوت في بلد يعتبر ان مناضلي الحرية قضية وطن وليس أبناء لعائلات وفصائل.

وفي هذا الصدد، شهدت اغلب المدن في الضفة والقطاع وساحات في الشتات والغربة، على مدى الأيام الماضية فعاليات جماهيرية مركزية حاشدة احياء لليوم اكبرها كانت عشية الذكرى حيث نظمت الفعاليات بدعوة من مؤسسات الاسرى والقوى الوطنية والاسلامية ضمن برنامج موحد معلن تحت شعار «فيلسقط قانون اعدام الاسرى والحرية لمناضلي الحرية في سجون الاحتلال ووقف السياسيات الاجرامية بحقهم».

حيث تصاعدت أعداد الأسرى المرضى في أعقاب جريمة الإبادة الجماعية، مع استمرار واقع سياسات التعذيب والجرائم الطبيّة والحرمان من العلاج.

واستشهد 326 اسيرا منذ عام 1967، 89 استُشهدوا في أعقاب جريمة الإبادة، وهؤلاء فقط المعلومة هوياتهم، حيث عشرات المعتقلين الشهداء من غزة رهن الإخفاء القسري. فيما 97 من الشهداء الأسرى محتجزة جثامينهم.

وفي هذا الإطار، احتضن ميدان التحرير " المنارة مركز رام الله والبيرة باكورة الفعاليات الجماهيرية عبر مهرجان خطابي سبق مسيرة حاشدة تقدمها أعضاء من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة "فتح"، وقادة وممثلون عن القوى والفصائل، ومؤسسات الأسرى، والفعاليات والاتحادات الشعبية والنقابات المهنية. وأسرى محررون وعائلات الاسرى في سجون الاحتلال ومئات المواطنين.

وفيما اكتست شوارع وميادين المدينين اسوة بباقي المحافظات حلة من الاعلام والرايات والشعارات المركزية جالت في الشوارع رئيسية وهي ترفع صور الاسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال وشعارات تطالب بالتراجع عن القانون الفاشي بالتزامن مع فعاليات مركزية لإحياء

يوم الأسير شهدتها في مراكز غالبية المدن الفلسطينية، تحت عنوان: "معاً لإسقاط قانون إعدام الأسرى".

وقال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، المنسق العام للقوى الوطنية والإسلامية الدكتور واصل أبو يوسف، تكتسب ذكرى يوم الأسير استثنائية وخاصة في هذا العام، في ظل تمرير قانون إعدام الأسرى في الكنيست، وتصاعد جرائم التنكيل والتعذيب التي تمارسها إدارة سجون الاحتلال، والتي أدت لاستشهاد 89 أسيراً على الأقل من المعروفة أسماؤهم، منذ السابع من تشرين الأول / أكتوبر 2023.

ودعا أبو يوسف الى التصدي للقانون العنصري الفاشي حتى إسقاطه، والالتفاف الجماهيري والشعبي لمساندة الأسرى ووقف ما يتعرضون له من جرائم وانتهاكات، لا سيما التي تطال رموزاً قيادية كالأسيرين مروان البرغوثي وأحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وقال عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، عميد الأسرى السابق، كريم يونس، أن سجون الاحتلال تشهد مستويات غير مسبوقة من القمع والتعذيب يقودها وزير الأمن القومي في حكومة نتنياهو إيتمار بن غفير، بما يدلل على عنجهية المحتل وشراسته في محاولة لترويض الأسرى وإخضاعهم.

وأضاف: "الأسرى اليوم أمام مواجهة غير مسبوقة على كل المستويات، وقانون الإعدام خير دليل . مقللا من امكانية أن تقدم إسرائيل على تنفيذ حكم الإعدام بحق أي أسير فلسطيني، نظراً للانعكاسات المتوقع أن تترتب على ذلك، ليس فقط على مستوى الأراضي الفلسطينية.

وفي كلمة باسم مؤسسات الأسرى، وجه رئيس نادي الأسير عبد الله الزغاري، 3 رسائل، قال في أولاها أن الوحدة الوطنية يجب أن تتجسد ليس فقط في شعارات تلقى في بعض المناسبات الوطنية، وإنما للوقوف في وجه مشاريع الاحتلال الرامية لمحو تاريخ فلسطين وقضيتها عن الخارطة السياسية العالمية.

وذكر في الرسالة الثانية، إن الاحتلال سارع إلى إقرار القانون، وكأنه لا ينفذ الإعدام ولا القتل، ولا يقوم بجرائم التعذيب بحق المعتقلين. مؤكدا أن ذلك القانون العنصري الفاشي لن يمر، وأن الشعب الفلسطيني سيبقى وفياً لأسراه وشهدائه وجرحاه.

ووجه الزغاري رسالته الثالثة للدول التي اعترفت بفلسطين وإلى الهيئات الأممية والمنظمات الحقوقية والإنسانية العالمية، بالانتقال من حالة العجز والتواطؤ في إنصاف الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال، عبر اتخاذ خطوات عملية وإجراءات على الأرض لمحاسبة إسرائيل وإجبارها على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني وتحرير الأسرى، ووقف ما تقوم به من عمليات قتل وإبادة.

جاء ذلك فيما أطلق حزب الشعب الفلسطيني الحملة الدولية لمناهضة قانون الاعدام بمشاركة نشطاء حركة التضامن والاحزاب التقدمية لإسقاط هذا القانون العنصري والعمل على محاسبة دولة الاحتلال على جرائمها والزامها بالخضوع للقوانين الدولية وتطبيق اتفاقيات جنيف للعام 1949.

وقال القيادي في الحزب، عصام بكر، يحل يوم الاسير هذا العام في ظل تصاعد عمليات القمع التي يتعرض لها الاسرى والانتهاكات التي تمارسها ادارت السجون بحقهم من اهمال طبي متعمد وتجويع، وتعذيب وحشي ادت بمجملها الى ارتقاء 90 اسيرا منذ السابع من اكتوبر 2023 وهو مؤشر غير مسبوق حول ارتفاع منسوب التعديات التي تقوم بها دولة الاحتلال

وحيا اهالي وذوي الاسيرات والاسرى مؤكدا اهمية العمل على كل المستويات من اجل اوسع الحملات خصوصا مع اقرار قانون الاعدام العنصري الذي يطال الشعب الفلسطيني باسره في محاولة لاستهداف مشروعية النضال الوطني وتجريمه.

وأضاف: ونحن نجدد رفض هذه الاجراءات والقوانين العنصرية نتوجه الى احرار العالم ولجان التضامن الدولي والى الاحزاب اليسارية والتقدمية التي نعمل معها باستمرار ضمن حملات واسعة النطاق لإسقاط هذا القانون والعمل على رفع الصوت عاليا لإطلاق سراح الاسيرات والاسرى.

أفادت مؤسسات الأسرى، (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان) بأن إجمالي عدد الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال حتى بداية نيسان/ إبريل 2026 بلغ أكثر من 9600. بينهم 86 أسيرة و350 طفلا موزعين على سجني عوفر ومجدو، وطفلتين بالدامون.

وارتفع عدد المعتقلين الإداريين إلى أكثر من 532 ، بينهم نساء وأطفال، وأغلبيتهم أسرى سابقون أمضوا سنوات في سجون الاحتلال، وفئات أخرى شملت: طلبة مدارس وجامعات، وصحفيين، وحقوقيين، ومحامين، ومهندسين، وأطباء، وأكاديميين، ونوابا، ونشطاء، وعمالا، وأقارب من الدرجة الأولى لشهداء وأسرى في سجون الاحتلال، منهم شقيقات شهداء وزوجات أسرى.

وبلغ عدد المعتقلين الذين صنفهم الاحتلال (بالمقاتلين غير الشرعيين) وفقًا لمعطى إدارة السجون، 1251، ضمن المعطى لا يشمل من هم في المعسكرات التابعة لجيش الاحتلال.

واغتنمت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، المناسبة مجددة مطالبتها بتدويل قضية الأسرى، وايصال الرسائل حول معاناتهم والاجراءات القمعية التي يتعرضون لها، وأخرها قانون الاعدام الذي اقره ما يسمى الكنيست لتشكيل رأي عام ضاغط ومساند لقضيتهم، وتوسيع دائرة المشاركة الجماهيرية في فعاليات الاسناد والتضامن مع الأسرى في سجون الاحتلال.

وطالبت الجبهة، المجتمع الدولي ومؤسسات حقوق الإنسان بتحمل مسؤولياته والتدخل الفاعل لحماية الأسرى في سجون الاحتلال، وإجبار الاحتلال على الالتزام بالقوانين والمواثيق الدولية وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة والعمل الجاد للإفراج عن كافة الأسرى.

وأكدت أن السياسات الإجرامية لن تكسر إرادة أسرانا، بل تزيدهم ثباتا وصلابة، وأن الأسرى والأسيرات يتعرضون لأبشع عملية تنكيل وتعذيب في تاريخ الحركة الاسيرة، وحرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية، ومحاولات ممنهجة لكسر إرادتهم، مشيرة أن إجمالي عدد الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال حتى بداية نيسان/ إبريل الجاري تضاعف وبلغ أكثر من 9600، من بينهم 86 أسيرة من بينهن 25 معتقلة إداريا، ونحو 350 طفلا معتقلا بينهم طفلتان و180 معتقلا إداريا.

واعتبرت الجبهة يوم الأسير الفلسطيني مناسبة لتوحيد كل الجهود والطاقات لدعم صمود أسرانا البواسل، والتأكيد على أن قضية الأسرى ستظل دوماً في مقدمة المهام الوطنية لشعبنا حتى تحرير جميع الأسرى والمعتقلين من باستيلات الاحتلال.

وتوجهت الجبهة بالتحية للأسرى البواسل في سجون الاحتلال، مجددة العهد لشهداء الحركة الأسيرة وشهداء فلسطين بمواصلة النضال حتى تحقيق أهداف شعبنا في الحرية والعودة والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. مشدده على ضرورة تخليد ذكرى شهداء الحركة الأسيرة في سفر النضال والخلود الفلسطيني.

وتوجهت الجبهة بالتحية لأسرانا البواسل في سجون الاحتلال، مجددة العهد لشهداء الحركة الأسيرة وكافة شهداء شعبنا بمواصلة النضال حتى تحقيق أهداف شعبنا في الحرية والعودة والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

انتخابات بين عشائر وأحزاب

الفلسطيني يتميز بقدرته على التعايش مع مفارقات عجيبة معا، بينما تستعر حمى الانتخابات المحلية وهي حق دستوري وممارسة ديمقراطية وربما تعتبر نتائجها مؤشر على المزاج العام والاتجاه في الانتخابات العامة، حيث تتنافس القوائم والعائلات وتتسابق في دعم مرشحيها فيما ينهش الاستيطان جسد الارض والدولة ويظهر الفزر من اصل البلد، تقدم العشائر والعائلات على قوائم الاحزاب، يعم ابتهاج ضمن مفارقة عجيبة بين الاصل و التقليد نتناسى معها أننا قد لا نجد شبر تراب لإقامة منازل لأجيالنا القادمة إن استمر صمتنا الرسمي والشعبي تجاه هذا الغول الاستيطاني. حيث تستصرخ العشائر القوى وتلومها على تقصير ودورها.

لقد أظهرت التوافقات التي اعفت من الانتخابات في مواقع عديدة تقدم العشائر وتراجع الأحزاب في ظاهرة تثير القلق فيما الخوف يكمن في تفسيخ السلم الاهلي والمجتمعي وخصوصا في ظل النظام الانتخابي الحالي ما يوجب مبكرا وقفة جدية لحفظ ما تبقى من ذلك السلم.

كادحين خمس نجوم

بينما «يسرح ويمرح» ممثلو العمال ونقابيون في دول العالم ويطلقون من افخم الفنادق، شعارات وردية والتصريحات النارية، تظهر صورة وحدها كفيلة بتعرية من يدعون تمثيل الطبقة العاملة، ونصرة حقوق الكادحين، انها صورة الباحثين عن قوت ابناءهم في أماكن عمل لا يتورعون في سبيل بلوغها عن حشر انفسهم في « شاحنة جمع وضغط النفايات «، صورة هزت الوجدان والضمائر لكنها مرت كحدث عادي على الطبقة التي تدعي تمثيل العمال وتنطق باسمهم الا ببيان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فإن مهمتهم انتهت وعلى الطبقة العاملة تجريدهم من تلك الصفات التمثيلية.

اذن الحكومة «طين وعجين»

«ذان من طين وذان من عجين» هو حال الحكومة برئاسة الدكتور محمد مصطفى، عندما «تتشاطر» في ادارة الازمات وليس حلها، وتتهرب من المواجهة بينما تترك المواطن يضرب ضرب الاخماس بالأسداس، الكل يدرك حجم الضغوط وأن الازمة المالية ليست وليدة هذه الحكومة بل استمرار لنهج لم يعالج تلك المسألة لكن المطلوب أن تفصح الحكومة عن وضعها المالي وأن تطمئن الموظفين عن حقهم بالراتب، وأن تبحث عن حلول واقعية بعيداً عن سياسة الترقيع.

حيتان الضمان

هل أدركنا الان في ظل البطالة والفقر وتداعياتها الوخيمة على الفئات الأقل حظا والضعيفة اقتصاديا، مدى الحاجة لقانون الضمان الاجتماعي الذي حاربه وحرض عليه « الحيتان» ، أم نستوعب بعد الدروس وما زلنا نصر على محاربة القوانين التي من الممكن ان تساهم في تخفيف الاعباء ، لعلها فرصة اليوم لاعادة طرحه بصيغة جديدة تضمن حقوق ما تبقى من الطبقة العاملة ولا تجعل منها فريسة لتلك «الحيتان».

ضحايانا قصص واحلام

ليسوا أرقاماً، لكل منهم حُلم وقصة! أكثر ما يغرينا الارقام بعدد الشهداء الجرحى الاسرى الاطفال والنساء ضحايا الحرب المفتوحة، فنحن بحاجة الى تحويل هذه الارقام الصماء الى روح خالدة الى ترجمة معاناتهم لنقل مشاهد حياة عائلاتهم، حسنا أن يطرح عضو اللجنة التنفيذي لمنظمة التحرير الامين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني د. احمد مجدلاني وباجتماع رسمي لتنفيذية المنظمة فكرة اللجنة الوطنية لتخليد الشهداء ولتكن ذاكرة جمعية لنا، فهل سترى النور أم أن بعض الحسابات الضيقة ستدفن الفكرة.

دبلوماسية خيار وفقوس

في بعض سفارات دولتنا العتيدة، يتربع على عرش السفارة مدعوم ذو وزن تنظيمي دون محاسبة او رقابة، فيما كبش الفدا» جاهز عند وقوع الخطأ، وتحديدا إن كان من غير مشربه التنظيمي، فيحاسب موظف في سفارة بمعزل عن المسؤول الاول. بوضوح شديد وباللغة العامية، على وزارة الخارجية مراجعة قوائم الدبلوماسيين لتقديم الوجه الامثل وبما يليق بتضحيات شعبنا وقضيته الوطنية.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور